

دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي

أ.د/ احمد رجب عبد الملك⁽¹⁾

الملخص: نظراً لانهيارات المالية العالمية والمحلية ودورها في زعزعة ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة، اتجه الفكر المحاسبي إلى العودة مرة أخرى للاهتمام بأهم سياسة محاسبية وهي سياسة الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) ونظراً لانتهازية إدارة الشركة تجاه تلك السياسة وانخفاض التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، اتجه الفكر المحاسبي الي التفكير والبحث- للحد من تلك الانتهازية- عن آلية لذلك، وأسفر التفكير والبحث عن آليات حوكمة الشركات وقدرتها علي استخدام الأساليب المحاسبية والتي تؤدي الي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة ، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة في خلو المجال المحاسبي السعودي من دراسة توضح العلاقة بينهما، وعليه كان هدف البحث هو دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات المتمثلة في (حقوق المساهمين والشفافية والإفصاح واستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأصحاب المصالح الأخرى) و التحفظ المحاسبي وهل العلاقة إيجابية أم سلبية ولتحقيق هذا الهدف اختبرت الدراسة فرضاً رئيسياً وهو لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات و التحفظ المحاسبي ونظراً لأن آليات حوكمة الشركات تتمثل في خمسة آليات، يتفرع عن الفرض الرئيسي خمسة فرضيات فرعية كل آلية تمثل فرض فرعي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بتطبيق آليات الحوكمة تميل إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة وعليه رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهذا يعني وجود علاقة ارتباط (بدرجات متفاوتة ما بين ضعيف ومتوسط وقوي) ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المتمثلة في عينة الدراسة وعددها ٢٥ شركة هي الأعلى تحفظاً بالمقارنة بغيرها من الشركات الأقل تحفظاً، ونظراً لإيجابية هذه العلاقة يوجه الباحث أنظار المسؤولين بهيئة سوق المال السعودي بإلزام الشركات السعودية بتطبيق آليات حوكمة الشركات لما لها من تأثير إيجابي علي سلامة التقارير المالية المنشورة.

الكلمات المفتاحية : التحفظ المحاسبي، آليات حوكمة الشركات، سوق الأسهم السعودي

⁽¹⁾ استاذ المحاسبة المالية بجامعة سوهاج و استاذ المحاسبة بجامعة الملك فيصل بالسعودية

aabdulrhman@kfu.edu.sa

Investigating the Relationship between Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism for Companies Listed on Saudi Stock Market

Abstract: In view of the global and local financial collapses and its effect in reducing investor confidence in published financial reports, the attention of accounting literature has returned to accounting conservatism as one of the most important accounting principles. Due to the opportunistic use of management to this principle and the low level of accounting conservatism of Saudi stock companies, the accounting literature tried to find a mechanism that helps in reducing this opportunistic behavior. The mechanisms of corporate governance have been suggested due to its ability in monitoring the use of accounting conservatism in published financial reports. The importance of this study arises from the absence of Saudi accounting field of a study that investigates the relationship between corporate governance mechanics (shareholders' equity, transparency and disclosure, board of directors' independence, audit committee, and the role of other stakeholders) and accounting conservatism. To achieve this objective the study tested a main hypothesis that there is no statistically significant correlation between corporate governance mechanics and accounting conservatism. This study uses five corporate governance mechanics; therefore, the main hypothesis has been divided into five sub-hypotheses. Within different degrees of correlation (weak, moderate, and strong), the study rejected null hypothesis and accepted the alternative hypothesis. This means that there is a statistically significant correlation between all corporate governance mechanics and accounting conservatism for all 25 companies represented in the study sample. Due to this positive relationship, the study advises decision makers in Saudi Arabia Financial Market Authority to enforce companies to apply corporate governance mechanics due to its positive impact on the integrity of published financial reports.

Key words: accounting conservatism, corporate governance mechanics, Saudi stock market.

١ - المقدمة:

تزايد اهتمام الأدب المحاسبي في الآونة الأخيرة بالتحفظ المحاسبي نظراً للانتهاكات المالية العالمية التي شهدتها العديد من أسواق المال كان أحد أسبابها هو غياب التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، لذا أصبح التحفظ المحاسبي أحد وأهم العناصر الأساسية التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية المنشورة، ولذلك نال التحفظ المحاسبي اهتماماً كبيراً من الدراسات الأدبية وذلك لأنه أحد آليات الحد من التصرفات الانتهازية لإدارة الشركة، وانتشار هذه الظاهرة تعني إدارة الأرباح، وهذا المفهوم يتسع ليشتمل على مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة، منها ما هو داخل المبادئ المحاسبية المقبولة عاماً (GAAP) والذي يمثل ممارسات محاسبية محايدة ومنها ما يمثل ممارسات محاسبية متحفظة ومنها ما يخرج عن إطار التحفظ المحاسبي ليصل إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة والذي يمارس لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية احتيالية. ويعتبر الخروج على قاعدة التحفظ المحاسبي، السبب وراء إفلاس العديد من الشركات، وهذه المشكلة دفعت بالجهات الرقابية الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات كوسيلة لمواجهة الممارسات غير المتحفظة وتفعيل الممارسات المتحفظة. ولذلك كان الهدف من البحث هو دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي. حتى تتحقق الاستفادة المرجوة من التقارير المالية المنشورة.

٢ - الدراسات السابقة:

توصلت دراسة (السهلي، ٢٠٠٩) الي انخفاض درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة في شركات المساهمة السعودية، وساهمت دراسة (شتيوى، ٢٠١٠) في تقوية الآراء المطالبة بعدم التخلي عن التحفظ المحاسبي في قياس الأصول على الأقل الأصول التشغيلية، وأكدت تلك الدراسة على أهمية استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في قياس التحفظ المحاسبي. توصلت دراسة (عبيد، ٢٠١٠) إلى أن زيادة الاستثمار المؤسسي في أسهم الشركات السعودية يؤدي إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات حيث تبين من الدراسة الميدانية وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (نسبة الاستثمار المؤسسي) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي). وهدفت دراسة (شاهين، ٢٠١١) إلى اختبار العلاقة بين خصائص حوكمة الشركات وبين التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية وإذا ما كانت تلك الصفات للحوكمة تظهر وجود علاقة ارتباط قوية مع التحفظ المحاسبي وتوصلت الي أن هناك أدلة ضعيفة تساند أن التطبيق الجيد للحوكمة مرتبط بصورة مباشرة بالتحفظ المحاسبي، وأوصت دراسة (أوبكر، ٢٠١١) بضرورة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي وتأثيره علي احتياجات أصحاب المصالح الأخرى، وتوصلت دراسة (الأورفلي، ٢٠١٢) إلى عدة نتائج أهمها وجود متغير استقلالية مجلس الإدارة من العوامل المسببة لوجود واستمرار التحفظ المحاسبي، وأكدت دراسة كل من (حمدان، ٢٠١٢، الابياري، ٢٠١٢) على أهمية التحفظ المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية، وأوضحت نتائج دراسة (Chan and Hsu, 2013) وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال. توصلت دراسة (Chen and Zhu, 2013) إلى أن التحفظ المحاسبي يعد ذات أهمية للتقرير المالي عالي الجودة. توصلت دراسة (Francis et al., 2013) الي وجود علاقة جوهرية وموجبة بين التحفظ وأداء الأسهم. توصلت دراسة (Artiach and Clarkson, 2013) الي ان التحفظ المحاسبي يلعب دوراً محورياً ضمن المبادئ والسياسات

المحاسبية على الرغم من الهجوم الذي يتعرض له من واضعي المعايير المحاسبية، وتوصلت دراسة (كيحلي وكروش، ٢٠١٣) الي وجود علاقة بين متغير حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي حيث أن لحوكمة الشركات دوراً فعالاً من خلال آلية حقوق المساهمين في التأثير على التحفظ المحاسبي، وتوصلت دراسة (Leventis et al, 2013) ودراسة (Callen et al, 2014) إلى عدة نتائج من أهمها أن الحوكمة الفعالة تؤدي إلى تحفظ كبير في السياسات المحاسبية، وتوصلت دراسة (مشهداني وحמיד، ٢٠١٤) إلى أهمية تحديد نوعية أصحاب المصالح الأخرى وانعكاساتها على الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي، وخلصت دراسة (محمد، ٢٠١٤) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح والشفافية والتحفظ المحاسبي، ركزت دراسة (Sabri Boubaker, 2014) على أهمية آليات حوكمة الشركات في تحقيق التحفظ المحاسبي في دول العالم. وقدمت مجموعة من الدراسات (زلوم، ٢٠١٤، حمدان، ٢٠١٤)، اقبال وأمون القضاة، ٢٠١٤، عبد الوهاب، ٢٠١٤) صياغة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات النظرية مثل مفهوم وأهمية التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه. وتوصلت دراسة (سناوي وآخرون، ٢٠١٥) إلى وجود علاقة إيجابية بين لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي، وخلصت دراسة (Caskey and Laux, 2015) إلى عدة نتائج من أهمها أن الحوكمة الفعالة تؤدي إلى تحفظ كبير في السياسات المحاسبية، وتوصلت دراسة (Yaling Wu, 2015) ودراسة (Hamid and Mansur, 2015) إلى أن تركيز الملكية المؤسسية يخفض من درجة التحفظ المحاسبي. وخلصت دراسة (Futing, 2015) إلى أن الحوكمة تلعب دوراً هاماً في التحفظ المحاسبي وزيادة الاستثمار. وقدمت دراسة (Yun et al., 2015) دليلاً على أن هيكل الملكية والحوكمة ورقابة أصحاب المصالح يؤدي إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي. وتشير دراسة (Maali and Anis, 2015) إلى نتيجة هامة وهي أن نظام الحوكمة الجيد وآلياته يمد بجودة عالية من المعلومات مقيمة من خلال التحفظ المحاسبي ويمنع التصرفات السلبية للتحفظ المحاسبي. وتوصلت دراسة (Judson and Volker, 2015) إلى أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يعد دافعاً لمنع الإدارة من التلاعب في التقارير المالية. واهتمت دراسة (Souhei Ishida, 2015) بالترقية بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

التعليق على الدراسات السابقة:

تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة وهي الحوكمة والتحفظ المحاسبي وكشفت الدراسات السابقة عن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والافصاح والشفافية وأيضاً العلاقة بين لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي بالإضافة الي العلاقة بين حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى واستقلالية مجلس الإدارة. ولقد كونت الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة خلفية نظرية لمفهوم التحفظ المحاسبي والحوكمة والتي من خلالها استطاع الباحث أن يحدد مشاكل وفرضيات دراسته بشكل واضح. وتتمثل استفادة الباحث من الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- ١- الوقوف على النماذج المختلفة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي.
- ٢- الاستعانة بالدراسات السابقة لدعم التأصيل النظري للتحفظ المحاسبي.
- ٣- إجراء مقارنات بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الحالية.

٤- تناولت بعض الدراسات السابقة العلاقات بين متغيرات الدراسة الحالية كالتالي:

- العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين الشفافية والإفصاح والتحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين أصحاب المصالح والتحفظ المحاسبي.

ما يميز الدراسة الحالية:

- ١- خلو المجال المحاسبي من وجود دراسة توضح علاقة آليات حوكمة الشركات بالتحفظ المحاسبي في السوق السعودي.
- ٢- تعتبر هذه الدراسة (في حدود علم الباحث) من أولى الدراسات في المملكة العربية السعودية التي تبحث العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في حقوق المساهمين والإفصاح والشفافية واستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وأصحاب المصالح الأخرى كمتغيرات مستقلة من جهة والتحفظ المحاسبي كمتغير تابع من جهة أخرى.
- ٣- استخدمت الدراسة نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية كمقياس للتحفظ المحاسبي في تحديد عينة الدراسة.
- ٤- استخدمت الدراسة مؤشراً لقياس آليات الحوكمة مكون من ٣٥ بنداً موزعة على خمسة عناصر أساسية بما يتناسب مع دليل قواعد الحوكمة في المملكة العربية السعودية.
- ٥- تستخدم هذه الدراسة بيانات مالية وغير مالية منشورة للشركات محل الدراسة والمسجلة بسوق الأسهم السعودي، بالإضافة إلى البيانات التي الحصول عليها من الاستبانة.

٣- مشكلة البحث:

تكاد تجمع غالبية الدراسات المحاسبية السابقة على استغلال إدارة الشركة للمرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية في تحقيق أهدافها على حساب مصالح الأطراف الأخرى وبعدها عن سياسة التحفظ المحاسبي، مما أدى إلى ضرورة البحث عن وسيلة لضبط أداة الإدارة وتحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المختلفة، ولقد وجد الباحث أن أنسب وسيلة في الوقت المعاصر هي حوكمة الشركات. ولتوضيح ذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات المختلفة

والتحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية؟ ونظراً لتعدد آليات حوكمة الشركات يتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- هل يوجد علاقة بين متغير الإفصاح والشفافية والتحفظ المحاسبي؟
- ٢- هل يوجد علاقة بين متغير حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي؟
- ٣- هل يوجد علاقة بين متغير استقلالية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي؟
- ٤- هل يوجد علاقة بين متغير أصحاب المصالح الأخرى والتحفظ المحاسبي؟
- ٥- هل يوجد علاقة بين متغير لجان المراجعة والتحفظ المحاسبي؟

٤- أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية: -

- ١- صياغة الجوانب الفكرية والمتعلقة بالتحفظ المحاسبي والاستفادة منها في تفهم طبيعة العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي ومدى حاجة مجتمع المال السعودي الي فهم طبيعة تلك العلاقة.
- ٢- اختبار العلاقة بين آليات الحوكمة وبين التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية.
- ٣- اختبار ما إذا كانت الآليات المميزة للحوكمة تظهر وجود علاقة ارتباط مع اللجوء الي تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة وطبيعة واتجاه تلك العلاقة.

٥- أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر التالية:

- ١- تطرق بعض أدبيات المحاسبة الي العلاقة بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي في بيئات تختلف في طبيعتها عن البيئة السعودية، لذا تتبع أهمية البحث من دوره في محاولة لمعرفة العلاقة بين آليات الحوكمة والتحفظ المحاسبي في تلك البيئة.
- ٢- تتمثل الأهمية العلمية للبحث أيضاً في كونه يتمشى مع اهتمامات الفكر المحاسبي المعاصر بشأن آليات حوكمة الشركات ودورها في التحفظ المحاسبي ومواجهة قضايا جودة التقارير المالية حيث لاقت عملية البحث العلمي منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ازدهاراً كبيراً للحوكمة ودورها المحاسبي في التحفظ المحاسبي في أسواق رأس المال.

الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من خلال العناصر التالية:

١- تتمثل الأهمية العملية للبحث في كونه محاولة نحو تقديم دليل بشأن مدي توافر آليات حوكمة الشركات في شركات المساهمة السعودية ودورها في اتباع سياسات التحفظ المحاسبي وتوجيه أنظار واضعي السياسات المحاسبية بشأن ضبط تلك السياسات. وكذلك إبراز الدور الهام الذي يلعبه تطبيق الشركات المقيدة في سوق المال السعودي لسياسات التحفظ المحاسبي على بيانات القوائم المالية ومدي ارتباطها بتطبيق آليات الحوكمة.

٢- ارتفاع مستوي التحفظ في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية وانعكاسه علي جودة تلك التقارير سوف يؤدي الي استفادة مستخدمي هذه التقارير من اتخاذ قرارات رشيدة، كما يؤدي الي آثار إيجابية على نشاط سوق الأوراق المالية السعودي.

٦-متغيرات البحث:

يعتمد البحث على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تتمثل في آليات حوكمة الشركات وهي الشفافية والإفصاح وحقوق المساهمين واستقلال مجلس الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى ولجنة المراجعة والمتغير التابع التحفظ المحاسبي وسوف يقوم البحث باختبار الفروض من خلال قياس تلك المتغيرات.

٧-منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث سوف تعتمد الدراسة على:

جانب نظري: يقوم على المنهج الاستنباطي وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما استطاع الباحث الحصول عليه من مراجع لصياغة الجانب النظري للبحث.

جانب عملي: سوف يتم إجراء دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية معتمداً في ذلك على المنهج الاستقرائي للتعرف على العلاقة بين المتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبي) والمتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات) مستخدماً مجموعة من الفروض الإحصائية والتي سوف يتم تناولها في الدراسة الميدانية وتهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على علاقة آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي ولتحقيق ذلك سوف تسعى الدراسة إلى اختبار الفرض الرئيسي التالي: -

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي "

وسوف يتم اختبار خمسة آليات لحوكمة الشركات في الدراسة وتسمى المتغيرات المستقلة وهي الشفافية والإفصاح، حقوق المساهمين، استقلال مجلس الإدارة، أصحاب المصالح الأخرى، لجنة المراجعة والمتغير التابع

التحفظ المحاسبي وبناءً على المتغيرات المستقلة وبيان مدى علاقتها بالتحفظ المحاسبي، يقسم الفرض إلى فرضيات فرعية (في صورة الفرض العدم):

الفرض الفرعي الاول: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي والتحفظ المحاسبي".

الفرض الفرعي الثاني: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي".

الفرض الفرعي الثالث: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي".

الفرض الفرعي الرابع: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المصالح الأخرى والتحفظ المحاسبي".

الفرض الفرعي الخامس: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي".

٨- الإطار النظري:

مفهوم التحفظ المحاسبي: التحفظ المحاسبي هو احتمال انخفاض القيم الدفترية للأصول عن القيم السوقية على المدى الطويل (ابوالخير، ٢٠٠٨)، وبناءً على ذلك فإن محاسبة التكلفة التاريخية تُعد متحفظة وجاء في ملحق المفاهيم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية تعريف للتحفظ المحاسبي بأنه وسيلة للتعامل مع حالات عدم التأكد التي تواجه إدارة الشركة، ويرى الباحث أن طول الفترة الزمنية التي نعلمها عن التحفظ المحاسبي لا يحتاج الأمر إلى الاختلاف على تعريف له: وهو الأخذ في الحسبان الخسائر المحتملة الحدوث دون الأرباح المحتملة وذلك على جميع العوامل المحاسبية مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للأصول عن القيمة السوقية لتلك الأصول.

أنواع التحفظ المحاسبي:

هناك نوعين من التحفظ اولهما التحفظ الشرطي وهو يعتمد على التنبؤ بوقوع أحداث معينة والأمثلة على ذلك سياسة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢، وصافي القيمة القابلة للتحقق هي السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحا منه التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع، يمكن أن تكون تكلفة المخزون غير مستردة إذا كان المخزون تالف، أو متقادم، أو إذا كان سعر بيعه متدنياً. كما يمكن أن تكون تكلفة المخزون غير مستردة إذا ارتفعت التكلفة المقدرة للإتمام أو التكلفة المستهدفة لتنفيذ البيع. إن تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي هي أقل من التكلفة متفقة مع وجهة النظر القائلة بعدم إظهار الموجودات بقيمة أكبر من القيمة المتوقعة من بيعها أو استخدامها. تعتمد تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق على أكثر الأدلة الموثقة والمتوفرة عن القيمة المتوقعة تحققها للبضاعة في وقت التقدير. كما تأخذ تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في الحسبان الغرض الذي تم من أجله حيازة المخزون،

فعلى سبيل المثال فإن صافي القيمة القابلة للتحقق لكمية من المخزون محتجزة للوفاء بعقد بيع ثابت أو عقد خدمة يعتمد على سعر العقد. وإذا كان عقد البيع يغطي جزءاً من المخزون المحتفظ بها فإن صافي القيمة القابلة للتحقق لباقي المخزون يكون على أساس الأسعار العامة للبيع. قد تنشأ مخصصات أو مطلوبات محتملة من عقود البيع إذا كانت تغطي جزءاً من المخزون المحتفظ بها أو من عقود الشراء. مثل هذه المخصصات أو المطلوبات المحتملة تم علاجها من خلال المعيار ٣٧. وعادة تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس كل عنصر من العناصر على حدة. وفي بعض الظروف قد يكون من الأفضل اتباع ذلك على أساس تجميع العناصر المتشابهة أو المترابطة، ويكون ذلك في حالة الأصناف المتعلقة بنفس خط الإنتاج ذات الأغراض والاستخدامات المتشابهة والتي تنتج وتسوق من نفس المنطقة الجغرافية، وأنه لا يمكن تقييمها عملياً بشكل مستقل عن أصناف أخرى في ذلك الخط الإنتاجي، ثانيهما التحفظ غير الشرطي (خليل، ٢٠٠٣) أي لا يتوقف على حدوث وقائع معينة والأمثلة على ذلك السياسات المحاسبية المتحفظة لإهلاك الأصول الثابتة بطريقة الإهلاك المعجل، والاعتراف الفوري لتكاليف البحوث والتطوير وإتباع التكلفة التاريخية في تقييم الأصول مما يترتب عليه انخفاض في قيمة صافي الأصول، ويرى الباحث ليس هناك بُد من تحديد نوعين من التحفظ المحاسبي وذلك لأن كل منهما يؤديان إلى نفس النتيجة وهي تخفيض الربح.

أهمية التحفظ المحاسبي:

ناقشت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أهمية التحفظ المحاسبي للتعويض عن الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية التي تتبعها الإدارة في التقرير عن صافي الأصول (حقوق الملكية). وأشارت الجمعية إلى أن التحفظ المحاسبي يختلف من البيئة المحاسبية بالدول الغربية عن الأخرى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد من أكثر الدول تحفظاً في إعداد التقارير المالية، وأكدت على أن التحفظ المحاسبي يوفر حماية للمستثمرين.

العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي:

هناك مجموعة من العوامل والتي تؤثر على التحفظ المحاسبي وهي (حمدان، ٢٠١١، الجارحي، ٢٠١٤): -

١- التنظيم المحاسبي

٢- درجة كفاءة سوق المال

٣- النظام القضائي

مفهوم الحوكمة:

بناء على ما تم استنباطه من الدراسات السابقة يمكن القول إن الحوكمة هي مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح فيها، وذلك عن طريق الأساليب التي تستخدم لإدارة الشركة وتوجيه أعمالها لضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

مبادئ الحوكمة:

تضمن تقرير كادبوري عدة مبادئ للحوكمة أهمها:

- على الشركات تكوين عدد من اللجان لمساعدة مجلس الإدارة مثل لجنة المراجعة الداخلية ولجنة التعويضات ولجنة تعيين أعضاء مجلس الإدارة.
- أن يتضمن مجلس الإدارة على الأقل ثلاثة أعضاء من غير التنفيذيين.
- فصل رئيس مجلس الإدارة عن رئيس الإدارة التنفيذية.

كما حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات وهي تتفق مع متغيرات الدراسة الحالية وهي:

- حماية حقوق المساهمين.
- المعاملة المتكافئة للمساهمين.
- الإفصاح والشفافية.
- دور أصحاب المصالح.
- مسئوليات مجلس الإدارة.

الركائز الأساسية للحوكمة:

- إدارة المخاطر.
- توفير بيئة رقابية ملائمة.
- الإفصاح والشفافية.
- دافعية الإدارة.

العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي :

تعتبر حوكمة الشركات من العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي فوجود نظام حوكمة جيد وملزم يعنى المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري، وعلى ذلك يمكن القول إن مركز اهتمام حوكمة الشركات هو سلوك الإدارة في الشركة والذي يحاول تخفيض مستوى تجذر الإدارة في التلاعب بإدارة الأرباح والبعد عن التحفظ المحاسبي. ويعتقد الباحث-بناء على ما جاء في نتائج الدراسات السابقة- أن الحوكمة ترتبط إيجابياً بالتحفظ المحاسبي، فكلما زادت فعالية آليات حوكمة الشركات كلما زاد الطلب على تطبيق مستوي عال من التحفظ المحاسبي، ولكن لا يستطيع الباحث أن يتوقع درجة العلاقة بين تلك الآليات والتحفظ المحاسبي هل هي قوية أم متوسطة أم ضعيفة هذا ما ستكشف عنه الدراسة الميدانية. ولتحقيق مستوى جيد من درجة التحفظ المحاسبي بفعل

حوكمة الشركات قام الاتحاد القومي لمديري الشركات ومؤسسة إيرنست بوضع الوصايا العشر التالية: (عدنان حيدر درويش، ٢٠٠٧)

١ - التفكير في إضافة أشخاص خارجيين مستقلين لملء الفجوات في الخبرة ولضمان إشراف أكثر استقلالاً على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.

٢ - التفكير في جميع مراحل تطور المنشأة في إنشاء لجنة دائمة للمراجعة أو لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشيحات أو كل هذه اللجان للتركيز بشكل أكبر على تلك الموضوعات. ٣ - ضرورة الموازنة بين التركيز على التخطيط الاستراتيجي والإشراف القوى على النواحي الرئيسية مثل إدارة المخاطر والموارد البشرية وتداول المناصب الإدارية.

٤ - وضع آلية يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة والتأكد من حصول المجلس عليها.

٥ - عند البحث عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة بجب السعي إلى ضم مرشحين من ذوي النزاهة والخبرة في الصناعة والاتصالات القوية.

٦ - وضع إرشادات للعمل في مجلس الإدارة مع التأكد من قيام أعضاء مجلس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجلس.

٧ - زيادة درجة الأداء عن طريق زيادة عدد الاجتماعات وزيادة الوقت المخصص للإعداد للاجتماعات.

٨ - التركيز على المعلومات ولكن مع التركيز في الوقت نفسه على هيكل وآليات عمل مجلس الإدارة.

٩ - التفكير في تحديد مستوى معين كحد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من أسهم المنشأة لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين مصالحهم ومصالح الشركة وأصحابها.

١٠ - إتباع الوصايا السابقة بقدر من الحساسية يتناسب مع مستوى نضج الشركة والبحث عن الحلول الأفضل ملائمة لمرحلة الحياة التي بلغتها الشركة.

بتحليل تلك الوصايا نجد أنها تركز على مجموعة من المتغيرات-لتحقيق مستوي جيد من درجة التحفظ المحاسبي-وهي وجود لجنة مراجعة واستقلالية مجلس الإدارة ومعلومات كافية وضمان حقوق المساهمين، وهي ذات المتغيرات التي سوف يقوم الباحث باختبارها ومدى وجود علاقة مع التحفظ المحاسبي في الدراسة الحالية.

٩- الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار فروض البحث وذلك من خلال تحليل البيانات التي قام الباحث بجمعها بواسطة قائمة الاستقصاء، وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ما يلي: -

١/٩ متغيرات الدراسة وقياسها:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات: المتغير التابع وهو التحفظ المحاسبي ويتم قياسه عن طريق بيانات فعلية للقوائم المالية لعام ٢٠١٤ باستخدام المقياس الذي قدمه (Beaver and Ryan, 2000) (Givoly, D, 2007) وهو نسبة القيمة السوقية لصادف الأصول (حقوق الملكية) إلى نسبة القيمة الدفترية لصادف الأصول (حقوق الملكية) وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دلت على زيادة التحفظ وإذا قلت عن الواحد الصحيح دلالة على عدم وجود تحفظ في القوائم المنشورة . اما المتغيرات المستقلة وهي والتي تتمثل في آليات حوكمة الشركات وهي الشفافية والإفصاح وحقوق المساهمين واستقلال مجلس الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى ولجنة المراجعة، تم قياس هذه المتغيرات باستخدام مجموعة من العناصر (مذكورة في ملاحق البحث) تعكس الأهمية النسبية التي تلعبها هذه المتغيرات في التأثير على التحفظ المحاسبي. ويتمثل قياس متغيرات الدراسة المستقلة في مقياس ليكرت الدرجي ذو الخمسة نقاط وكذلك عن طريق التجميع اليدوي لتلك المتغيرات من التقارير السنوية لمجالس إدارة الشركات.

٢/٩ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة السعودية المسجلة بسوق الأوراق المالية (يبلغ إجمالي تلك الشركات ١٤٣ شركة وبعد استبعاد البنوك وشركات التأمين نظراً لطبيعتهم الخاصة-وعدددهم ٤٢ شركة ليصبح المجتمع ١٠١ شركة (دليل الشركات السعودية، ٢٠١٥). وقد قام الباحث باختيار عدد ٢٥ شركة وذلك لكونها من الشركات الأعلى تحفظاً وفقاً لمقياس نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية ويوضح الجدول رقم (١) تلك الشركات ومقياس التحفظ لكل منها:

نسبة القيمة السوقية للدفترية (مقياس التحفظ)	الشركات السعودية
١.٣	الإحساء للتنمية
٠.٩٨	الكابلات السعودية
٣.١٢	رابغ للتكرير
٢.١٢	السعودية للصناعات الأساسية
٠.١٢	السعودية للخدمات الصناعية
١.٣٢	السعودية العالمية للبتر وكيمواويات
٠.٨٩	اعمار المدينة الاقتصادية
٠.٩٩	السعودية للصناعات المتطورة
١.٨١	كيان السعودية للبتر وكيمواويات
٠.٨٧	نماء للكيمواويات
١.٥٨	الاتصالات المتنقلة السعودية
١.٢٩	أسمنت الجوف
١.١٦	السعودية للكهرباء
١.٣٧	التعدين العربية السعودية
١.٩٩	الصحراء للبتر وكيمواويات
١.٢٨	المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي
٠.٦٨	دار الأركان للتطوير العقاري
٣.٦٢	ينبع الوطنية للبتر وكيمواويات
٩.٠٣	السعودية للأسمك
٢.٦٧	المتقدمة للبتر وكيمواويات
١.٣٨٨	الاتصالات السعودية
٣.٩٤	انعام الدولية القابضة
٠.٩٩	مصرف النماء
٢.٤١	المتوسط والخليج
١.٧٧	المصافي العربية السعودية

جدول رقم (١) الشركات محل الدراسة ومقياس التحفظ لها

٣/٩: أداة الدراسة: استخدم الباحث أداتين : الأداة الأولى قائمة الاستقصاء كأداة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة أو عدم صحة فروض البحث، وتم استخدام مقياس ليكرت ذو خمس نقاط لتحويل الإدراكات الوصفية إلى صور كمية، وتضمنت القائمة ٣٥ فقرة وهي تمثل آليات حوكمة الشركات الرئيسية وعناصرها التفصيلية، وتم توزيع القائمة على أفراد عينة الدراسة وتم توزيع ١٠ قوائم على كل شركة وعددها ٢٥ وبالتالي يصبح عدد القوائم (٢٥٠) قائمة استقصاء وذلك للتعرف على اهم تلك العناصر في التأثير على التحفظ المحاسبي، والثانية تم تجميع المتغيرات الخاصة بالحوكمة يدوياً من التقارير السنوية الموجودة في تقارير مجالس إدارات الشركات محل الدراسة الموجودة في قاعدة بيانات تلك الشركات.

٤/٩: أسلوب جمع البيانات:

تم استخدام أسلوب البريد الالكتروني والمقابلات الشخصية في جمع بيانات الدراسة، وتم توزيع القوائم على عينة الدراسة، وترك الباحث فرصة لهم لاستكمال هذه القوائم لحين جمعها، وتم فحص وتحليل الاستقصاء لتحديد الردود الصادقة، وكانت نتيجة الفحص في الجدول رقم (٢): -

جدول رقم (٢) عينة الدراسة ودرجة الاستجابة

القوائم الصالحة للتحليل		عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعدة	عدد القوائم الموزعة	فئات الدراسة
نسبة الاستجابة	العدد				
%٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٥٠	٢٥٠	الإدارة

من خلال الجدول رقم (٢) اتضح أن نسبة الاستجابة الكلية ٨٠% وهذه نسبة كافية يمكن الاعتماد عليها في إجراء التحليل الإحصائي.

٥/٩: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد خضعت بيانات قوائم الاستقصاء للتحليل الإحصائي الكمي المتعدد المستويات باستخدام برنامج (SPSS V.19) حيث تم تحديد الأدوات الإحصائية اللازمة والملائمة كالتالي:

- ١- معاملي الثبات والصدق.
- ٢- مقياس النزعة المركزية والتي يُمثلها الوسط الحسابي واستخدم للحصول على متوسط الإجابات عن أسئلة قائمة الاستقصاء، والانحراف المعياري والذي يعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي. والنسبة المئوية للوسط الحسابي (الأهمية النسبية) وهي الوسط الحسابي منسوب إليه القيمة العظمى لمقياس ليكرت ويستخدم للتعبير عن الوسط الحسابي بنسبة مئوية، ويكون العنصر مقبول إذا حاز على نسبة أعلى من ٦٠%.
- ٣- اختبار T للعينة الواحدة ويستخدم لاختبار فرضية تتعلق بالوسط الحسابي، وتم الاعتماد على برنامج (SPSS V.19) في احتساب قيمة t الإحصائية، كما تم الاعتماد على مستوى الدلالة (المعنوية) ٠.٠٥ على أنه أساس لقبول الفرضيات أو رفضها حيث نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل إذا كان مستوي دلالة أقل من ٠.٠٥ أو تساويها وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ويتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت دلالة t أكبر من ٠.٠٥، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
- ٤- أسلوب الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في التحفظ المحاسبي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الشفافية والإفصاح وحقوق المساهمين واستقلال مجلس الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى ولجنة المراجعة.

ولقد تم التأكد من صدق وثبات أسئلة قائمة الاستقصاء، حيث يوضح الجدول رقم (٣) نتيجة تطبيق معادلة ألفا كرونباخ لقياس ثبات المستوى والاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، حيث بلغت قيمة ألفا الإجمالية 0.7526α ، وبلغ معامل الصدق 0.82 وهي نسبة جيدة لكونها أعلى من النسبة المقبولة 60% ، كما أن قيمة ألفا ومعامل الصدق بالنسبة لكل عنصر على حده أعلى من النسبة المقبولة 60% ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣): معامل الصدق والثبات

العنصر	المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الثبات (α)	معامل الصدق Validity
١	الشفافية والإفصاح	٤	٠.٨٠٢	٠.٧٨٠
٢	حقوق المساهمين	٧	٠.٧٦٠	٠.٨٤٥
٣	استقلال مجلس الإدارة	١٧	٠.٧٨٠	٠.٨١٥
٤	أصحاب المصالح الأخرى	٣	٠.٧١٦	٠.٨٢٠
٥	لجنة المراجعة	٤	٠.٧٠٥	٠.٨٤٠
اجمالي		٣٥	٠.٧٥٢٦	٠.٨٢

٦/٩ نتائج اختبارات الفروض:

يوضح الباحث فيما يلي نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها ونتائج اختبارات الفروض مستخدماً الأساليب الإحصائية السابق ذكرها.

نتيجة اختبار الفرض الرئيسي عن طريق اختبار الفروض الفرعية:

ينص هذا الفرض على: " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي "

وللتعرف على نتيجة اختبار هذا الفرض سوف نقوم بالتعرف على نتيجة الفروض الفرعية المشتقة منه والنتيجة الإجمالية لتلك الفروض تحدد نتيجة الفرض الرئيسي.

اختبار نتيجة الفرض الفرعي الاول:

ينص هذا الفرض على: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح المحاسبي والتحفظ المحاسبي". ويوضح الجدول رقم (٤) نتيجة اختبار هذا الفرض

جدول رقم (٤): نتيجة اختبار الفرض الفرعي الاول

علاقة الارتباط	الاحصاءات	الشفافية والافصاح المحاسبي
التحفظ المحاسبي	معامل الارتباط	٠.٥٤٢
	مستوي الدلالة	٠.٠٠١
	العدد	٢٥

من خلال الجدول رقم (٤) نلاحظ ان معامل الارتباط (٠.٥٤٢) ومستوي الدلالة (٠.٠٠١) وبمقارنتها بمستوي الدلالة الافتراضي (٠.٠٥) نجد أن مستوي الدلالة أصغر من مستوي الدلالة الافتراضي وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي توجد علاقة ارتباط متوسطة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والافصاح المحاسبي والتحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية. وعليه نلاحظ اتفاق هذه النتيجة مع دراسة (Sabri B, 2014) ودراسة (Khlid, et al, 2015) وهذا يعني ان الشركات عندما يكون لديها مستوي عال من الشفافية والإفصاح تكون السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة متحفظة في تقديرات تلك السياسات.

اختبار نتيجة الفرض الفرعي الثاني:

ينص هذا الفرض على: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي". ويوضح الجدول رقم (٥) نتيجة اختبار هذا الفرض

جدول رقم (٥): نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني

علاقة الارتباط	الإحصاءات	حقوق المساهمين
التحفظ المحاسبي	معامل الارتباط	٠.٨٢٢
	مستوي الدلالة	٠.٠٤٨
	العدد	٢٥

من خلال الجدول رقم (٥) نلاحظ ان معامل الارتباط (٠.٨٢٢) ومستوي الدلالة (٠.٠٤٨) وبمقارنتها بمستوي الدلالة الافتراضي (٠.٠٥) نجد ان مستوي الدلالة أصغر من مستوي الدلالة الافتراضي وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي توجد علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية. وعليه نلاحظ اتفاق هذه النتيجة مع دراسة (Marciukaiyte D, 2006) وهذا يعني ان المستثمرين يفضلون السياسات المحاسبية المتحفظة.

اختبار نتيجة الفرض الفرعي الثالث:

ينص هذا الفرض على: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي". ويوضح الجدول رقم (٦) نتيجة اختبار هذا الفرض.

جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث:

علاقة الارتباط	الاحصاءات	استقلال مجلس الإدارة
التحفظ المحاسبي	معامل الارتباط	٠.٦٣٥
	مستوي الدلالة	٠.٠٠٠
	العدد	٢٥

من خلال الجدول رقم (٦) نلاحظ ان معامل الارتباط (٠.٦٣٥) ومستوي الدلالة (٠.٠٠٠) وبمقارنتها بمستوي الدلالة الافتراضي (٠.٠٠٥) نجد ان مستوي الدلالة أصغر من مستوي الدلالة الافتراضي وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي توجد علاقة ارتباط متوسطة ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية. وعليه نلاحظ اتفاق هذه النتيجة مع دراسة (Ahmedand Duellman, 2007) وهذا يعني أن الشركات عندما يكون لديها مستوي من استقلال مجلس الإدارة تتبع سياسات محاسبية متحفظة.

اختبار نتيجة الفرض الفرعي الرابع:

ينص هذا الفرض على: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المصالح الأخرى والتحفظ المحاسبي". ويوضح الجدول رقم (٧) نتيجة اختبار هذا الفرض

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار الفرض الفرعي الرابع

علاقة الارتباط	الاحصاءات	اصحاب المصالح الأخرى
التحفظ المحاسبي	معامل الارتباط	٠.١١٨
	مستوي الدلالة	٠.٠٠٧
	العدد	٢٥

من خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ ان معامل الارتباط (٠.١١٨) ومستوي الدلالة (٠.٠٠٧) وبمقارنتها بمستوي الدلالة الافتراضي (٠.٠٠٥) نجد ان مستوي الدلالة أصغر من مستوي الدلالة الافتراضي وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي توجد علاقة ارتباط ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين أصحاب المصالح الأخرى والتحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية. وهذا يعني ان متغيرات أصحاب المصالح الأخرى المتمثلة في نسبة الملكية مع الشركات الأخرى، أسماء الأطراف ذوي العلاقة، نسبة التعامل مع تلك الأطراف، تهتم بدرجة ضعيفة بمدى اتباع الشركة سياسات محاسبية متحفظة من عدمه. فالتحفظ المحاسبي يحمي الدائنين وحقوق اصحاب المصالح الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (شاهين، ٢٠١٢)

اختبار نتيجة الفرض الفرعي الخامس:

ينص هذا الفرض على: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي". ويوضح الجدول رقم (٨) نتيجة اختبار هذا الفرض

جدول رقم (٨): نتيجة اختبار الفرض الفرعي الخامس

علاقة الارتباط	الاحصاءات	لجنة المراجعة
التحفظ المحاسبي	معامل الارتباط	٠.٧٣٥
	مستوي الدلالة	٠.٠٠٠
	العدد	٢٥

من خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ أن معامل الارتباط (٠.٧٣٥) ومستوي الدلالة (٠.٠٠٠) وبمقارنتها بمستوي الدلالة الافتراضي (٠.٠٥) نجد ان مستوي الدلالة أصغر من مستوي الدلالة الافتراضي وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي توجد علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي في شركات المساهمة السعودية. وهذه النتيجة تتفق مع ما انتهت اليه دراسة (Krishman and Visvamathan, 2008) ودراسة (Mahdi and Sina,2015) إلى وجود علاقة ايجابية بين استقلال لجنة المراجعة بالشركة ودرجة التحفظ المحاسبي. ويمكن تفسير ذلك بان وجود لجان مراجعة قوية ومراجع حسابات ذو خبرة عالية يساعد على التحفظ المحاسبي.

وبالتالي النتيجة النهائية لاختبارات الفروض الخمسة الفرعية تقود إلى نتيجة اختبار الفرض الرئيسي وهو هناك ارتباط (بدرجات متفاوتة ما بين ضعيف ومتوسط وقوي) بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية.

١٠- النتائج والمناقشة:

- ١- يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الآليات التي تم الاعتماد عليها للحد من الصراع بين الإدارة والأطراف الأخرى وتحقيق التوازن بين المصالح.
- ٢- المبالغة في تقليل درجة التحفظ المحاسبي له مردود غير ايجابي علي جودة التقارير المالية المنشورة، ويفتح المجال لتلاعب الإدارة ولكن في المقابل فالتطبيق الجيد للتحفظ المحاسبي له العديد من الجوانب الإيجابية منها تقييد سلوك الإدارة النفعي وتحقيق مصداقية للتقارير المالية، ويحقق الحماية لكل من المستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى.
- ٣- يقلل التحفظ المحاسبي من عدم تماثل المعلومات وتحقيقه درجة عالية من الشفافية في التقارير المالية.
- ٤- تحقق الشركات المساهمة السعودية درجة عالية من التحفظ المحاسبي بالمقارنة بالدول العربية الأخرى.
- ٥- تمنح حوكمة الشركات الغش في التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي.

- ٦- تطبق الشركات التي تطبق الحوكمة سياسات محاسبية متحفظة وأكثر هذه الآليات أهمية هي: كبر حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، لجان مراجعة مستقلة، مستوى خبرة المراجع، الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركة المستوي المرتفع للشفافية والإفصاح.
- ٧- رفض الفرض العدمي الرئيسي وقبول الفرض البديل وهذا يعني هناك علاقة ارتباط إيجابية (بدرجات متفاوتة ما بين ضعيف ومتوسط وقوي) بين آليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي.
- ٨- رفض الفرض الفرعي الأول وقبول الفرض البديل وهذا يعني هناك علاقة ارتباط متوسطة بين الشفافية والإفصاح والتحفظ المحاسبي.
- ٩- رفض الفرض الفرعي الثاني وقبول الفرض البديل وهذا يعني هناك علاقة ارتباط قوية بين حقوق المساهمين والتحفظ المحاسبي.
- ١٠- رفض الفرض الفرعي الثالث وقبول الفرض البديل وهذا يعني هناك علاقة ارتباط متوسطة بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.
- ١١- رفض الفرض الفرعي الرابع وقبول الفرض البديل وهذا يعني هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين أصحاب المصالح الأخرى والتحفظ المحاسبي.
- ١٢- رفض الفرض الفرعي الخامس وقبول الفرض البديل وهذا يعني هناك علاقة ارتباط قوية بين لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي.
- ١٣- بناء على نتائج الفروض السابقة يمكن القول بوجود تأثير إيجابي للحوكمة على التحفظ المحاسبي ومن ثم على كمية الإفصاح في سوق المال السعودي ومن ثم على قدرة التقارير المالية على تحقيق الشفافية وخصائص جودة المعلومات.

من خلال ما توصل اليه الباحث من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- ١- على المنظمات المهنية والباحثين إجراء مزيد من الدراسات لقياس مستوي التحفظ المحاسبي بالسوق السعودي، والوقوف على المردود الإيجابي والسلبي للتحفظ المحاسبي وكيفية الحد من نتائجه السلبية والمقارنة بما تطلبه المعايير الدولية للتقارير المالية وخصوصاً هناك تحول لتلك المعايير في المملكة العربية السعودية.
- ٢- على المنظمات المهنية وضع إرشادات وقواعد واضحة حول تطبيقات التحفظ المحاسبي بالممارسة المحاسبية، والتي يجب ان تلتزم بها الشركات السعودية. وذلك للحد من التلاعب بالأرقام المحاسبية.
- ٣- إلزام الشركات المساهمة السعودية بضرورة الإفصاح عن سياسات التحفظ المستخدمة في تقاريرها المالية ومبررات الاستخدام تدعيماً لمعايير المحاسبة الدولية.
- ٤- على الشركات تقوية وتفعيل آليات الحوكمة لما لها من مردود إيجابي للحد من التلاعب في درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية.

١١- شكر وتقدير: يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير لعمادة البحث العلمي بجامعة الملك فيصل لدعمها المادي والمعنوي للبحث رقم ١٦٠١١٧.

١٢-المراجع:أولاً:مراجع باللغة العربية:

- أبو الخير، مدثر طه، ٢٠٠٨، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١ - ٥٧.
- أبوبكر، زمزم أحمد. ٢٠١١. سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها علي جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- اقبال، عمر ومأمون القضاة. ٢٠١٤. أثر الازمات المالية علي دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد ٢٨ (٤) ص ٨٩٥-٩٢٠.
- الإيباري، هشام فاروق. ٢٠١٢. مدي فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ٥٥-١٢٢.
- الأورفلي، أسماء قحطان محمد نشات. ٢٠١٢. محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- الجارحي، هاني عبدة خليل. ٢٠١٤. دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للالزمة المالية العالمية مجلة ادارة الاعمال، القاهرة، ع ١٤٤ع، ص ٥٨-٦٧.
- السهلي، محمد سلطان. ٢٠٠٩. التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، مجلد ١٦ عدد ١، ص ٧-٢٥.
- حمدان علام محمد موسي. ٢٠١٤. العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الارباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ١٠ (١)، ص ٦٣-٨١.
- حمدان، علام محمد موسي. ٢٠١٢. العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية: دليل من الاردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد ٨ (١) ص ٢٢-٤١.
- حمدان، علام محمد موسي. ٢٠١١. تقييم مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. ٢٠١١. مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ٢٣ (٢) ص ٢٥٣-٢٨٤.
- خليل، عبد الفتاح أحمد علي. ٢٠٠٣. "التأصيل العلمي لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة (فرع بنى سويف)، جامعة القاهرة، العدد الثاني، ص ٧٣٠ - ٧٨٦.
- زلوم، نضال عمر. ٢٠١٤. العوامل المؤثرة في الابتكار في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الاردنية -وجهة نظر محاسبية-، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ٤١ (٢)، ص ٣٧٥-٣٨٧.

- سناوي، عبد الرؤوف محمد ودراغمة، زهران محمد على، صهيب توفيق. ٢٠١٥. مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العاملة في فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج ١١، ع ٢٤.
- شاهين، محمد احمد، ٢٠١١، دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ٤٢٣-٤٧٨.
- شتيوي، أيمن أحمد، ٢٠١٠، تأثير مخاطر دعاوى القضاة على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، السعودية، المجلد الخمسون، العدد الرابع، سبتمبر، ص ١ - ٥١.
- عبد الوهاب، وائل محمد. ٢٠١٤. أثر المخاطر السياسية على تشكيل درجة التحفظ المحاسبي والمردود علي جودة المعلومات المحاسبية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد (٣٨)، العدد الثاني، ص ٨٧-١٤٥.
- عبيد، إبراهيم السيد، ٢٠١٠، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مايو، ص ١ - ٣٧.
- كحلي، عائشة وكروش، راضية. ٢٠١٣. أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- محمد، مصطفى قايد. ٢٠١٤. دور حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
- مشهداني، بشرى نجم عبد الله وحמיד، أنمار محسن. ٢٠١٤. قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج ٢٠، ع ٧٨٤.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية:

- Ahmed, A., and Duellman, S., 2007, Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis, Journal of Accounting and Economics, Vol. 43, PP. 411 – 431.
- Abbas G, Mohammadreza, S ., 2015, The effect of corporate governance, supervision and management attributes on accounting conservatism, busqueret, Vol.1.No,1.pp295-318.
- Adam, T., & Gopal, V., 2008, The Investment Opportunity Set and Its Proxy for Variable, Journal of Financial Research, 31 (1), PP. 41 – 63.
- Artiach,t.,and Clarkson, P., 2013, Conservatism Disclosure and cost of equity Capital,Austealian Journal of Management, Available at:www://ssrn.com/abstract-1673516.

-
-
- Beaver, W., & Ryan, S., 2000, Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book – to – Market Ratio to Predict Book Return on Equity. *Journal of Accounting Research*, Vol.18 , PP. 127 – 148.
 - Callen, J., Guan, Y. & Qiu, J. 2014: The market for corporate control and accounting conservatism, *Social science research network*, www.ssrn.com, March.
 - Caskey, J. & Laux, V. 2015: Corporate governance, accounting conservatism and manipulation, University of California at Los Angeles, Anderson school of management and university of Texas at Austin, Department of accounting.
 - Chan, A. and Hsu, W., 2013, corporate Pyramids, Conservation and Cost of Debt:Evidence From Taiwan, *The International Journal Of Accounting*, no.28 P390-413.
 - Chen, C. and Zhu, S., 2013, Financial Reporting Quality and The Cost Of Debt: Evidence From China, *Emerging Markets finance & Trade*, Sep-Oct,49 (4), P.236-253.
 - Dasilah, B, N., 2015, Accounting Conservatism In Government-Linked Companies: A Conservatism Estimating Model, *Journal of Education and Social Sciences*, Vol. 2, PP.84-88.
 - Francis, B., Hassan, I., and Wu, W., 2013, The Benefits Of Conservative Accounting To Shareholders :Evidence From The Financial Crisis, *Accounting Horizons*, 27(2)P391-345.
 - Fu, T., 2015, Empirical Research Of Accounting Conservatism And Over-Investment In Listed Firms Of China, *International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom* Vol. III, Issue 5,pp.145-159.
 - Givoly, D., 2007, Measuring Reporting Conservatism, *The Accounting Review*, 82 (1), PP. 65 – 106.
 - Hamid, B, Mansur, G., 2015, The Relationship between Accounting Conservatism, Institutional Investors and Profit Misprice by Using Benford's Law in Pharmaceutical Companies (Pharmaceutical Industry, Materials and Products) listed in Tehran Stock Exchange, *International Journal of Basic Sciences & Applied Research*, Vol. 4 (7), PP 390-395.
 - Judson, C. and Volker, L., 2015, Corporate governance, accounting conservatism, and manipulation_ Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=2251378>.pp1-46
 - Khalid, A., Munther, A. and Serkan, A., 2015, Conservatism and corporate cash holdings: a risk prospective, *Investment Management and Financial Innovations*, Volume 12, Issue 1.pp101-113.
 - Khalid Al-Amri, Munther Al-Busaidi, Serkan, A., 2015, Conservatism and corporate cash holdings: a risk prospective, *Investment Management and Financial Innovations*, Volume 12, Issue 1, PP.101-113.
 - Krishnan, G. and Visvanathan, G., 2008, Does the Sox Definition of an Accounting Expert Matter? The Association between Audit Committee Directors Accounting Expertise and Accounting Conservation, *Contemporary Accounting Research*, Vol. 25, PP. 6 – 30.

-
-
- Leventis, S., Dimitropoulos, P. & Owusu-Ansah, S. (2013): Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry, *Corporate governance: An international review*, Vol.21, No.3.
 - Maali, K. Ben S, Anis, J., 2015, Accounting conservatism and earning timeliness: Impact on Corporate Governance Index, *International Journal of Advanced Research*, Volume 3, Issue 7, PP. 132-142
 - Mahdi, M., Sina, K., 2015, An Investigation into the Effect of Audit Quality on Accounting Conservatism in Companies Listed in Tehran Stock exchange, *International Letters of Social and Humanistic Sciences* Vol. 50 pp 107-117
 - Marciukaityte, D., 2006, Governance and Performance Changes after Accusation of Corporate Fraud, *Financial Analysts Journal*, Vol. 62 (3), PP. 32 – 41
 - Sabri, B., 2014, *Corporate Governance in Emerging Market*, Heidelberg NEW YORK Dordrecht London, Library of Congress Control Number: 2014934665.
 - Souhei, I., 2015, The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Financing Activity: Evidence from Japan Ph.D. student, Graduate School of Commerce and Management, Hitotsubashi University, PP.1-36.
 - Watts, R., 2003, Conservatism in Accounting Part 1: Explanations and Implications, *Accounting Horizons*, Vol. 17 PP. 207 – 221.
 - Yaling, W., 2015, The Influence of Stock Right Separation on Accounting Conservatism, *Journal of Convergence Information Technology (JCIT)* Volume8, Number7, pp.476-484.
 - Yun, R., Zubaidah, I. and Malcolm, S., 2015, The Effect of Ownership Structure on Conservatism and Firm Performance: Chinese Evidence, *Global Review of Accounting and Finance*, Vol. 6, No. 1, PP.47 – 63.

جامعة الملك فيصل
كلية إدارة الاعمال
قسم المحاسبة

ملاحق الدراسة
ملحق رقم (١)
قائمة الاستقصاء

إلى السيد/..... المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والتحفيز المحاسبي في الشركات المسجلة بسوق الأسهم السعودي

وعلى ذلك يهدف الباحث التعرف على آراء الإدارة في الشركات محل الدراسة. بشأن مدى وجود علاقة بين التحفيز المحاسبي وآليات حوكمة الشركات، وذلك حتى يمكن الاستفادة من الجانب الميداني في دعم الجانب النظري، ويقدر الباحث تعاونكم المثمر، بالإجابة عن الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، ويؤكد أن هذه الاستبانة قد صممت لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن إجاباتكم ستكون موضع سرية تامة.

الهاتف ٠٠٩٦٦٥٤٧١٦٥١٧٧

م	الفقرات	مدى الاهتمام				
		هام جداً	هام	محايد	غير هام	غير هام جداً
١	كبار المستثمرين في الشركة.					
٢	أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من ١٠% من أسهم الشركة.					
٣	أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة.					
٤	جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.					
٥	الموضوعات التي تناولها جداول الاجتماعات.					
٦	المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات.					
٧	الاجتماعات غير العادية.					
٨	اسم رئيس مجلس الإدارة.					
٩	تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة.					
١٠	أسماء أعضاء مجلس الإدارة					
١١	الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة					
١٢	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.					
١٣	الأمر التي يختص بها مجلس الإدارة					
١٤	اللجان التابعة لمجلس الإدارة.					
١٥	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.					
١٦	مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.					
١٧	جدول اجتماعات مجلس الإدارة					
١٨	خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح					
١٩	البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة					
٢٠	عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة.					
٢١	أسماء المديرين التنفيذيين من غير أعضاء مجلس الإدارة.					
٢٢	عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة.					
٢٣	مكافآت هؤلاء المديرين.					
٢٤	عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين.					
٢٥	تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل.					
٢٦	تنبؤات الإدارة للمبيعات.					
٢٧	خطط الاستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة.					
٢٨	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة ومدى الثبات في استخدام تلك السياسة					
٢٩	نسبة الملكية مع الشركات الأخرى.					
٣٠	أسماء الأطراف ذوي العلاقة.					

٣١	نسبة التعامل مع تلك الأطراف
٣٢	أعضاء لجنة المراجعة.
٣٣	المبلغ المدفوع كأتعاب.
٣٤	تقرير اللجنة مرفقاً بالقوائم موضحاً مستوي التحفظ المحاسبي المستخدم من خلال السياسات المحاسبية المستخدمة.
٣٥	هناك وظيفة للمراجعة الداخلية

ملحق رقم ٢ عناصر قياس المتغيرات المستقلة.

عناصر القياس	المتغير المستقل	عناصر القياس	المتغير المستقل
<ol style="list-style-type: none"> ١. اسم رئيس مجلس الإدارة. ٢. تفاصيل عن رئيس مجلس الإدارة. ٣. أسماء أعضاء مجلس الإدارة. ٤. الخبرة السابقة لأعضاء مجلس الإدارة. ٥. أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين. ٦. الأمور التي يختص بها مجلس الإدارة. ٧. اللجان التابعة لمجلس الإدارة. ٨. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. ٩. مكافآت باسم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة. ١٠. جدول اجتماعات مجلس الإدارة. ١١. خطط مجلس الإدارة تجاه توزيع الأرباح. ١٢. البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة. ١٣. عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة. ١٤. أسماء المديرين التنفيذيين من يغر أعضاء مجلس الإدارة. ١٥. عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة. ١٦. مكافآت هؤلاء المديرين. ١٧. عدد الأسهم التي يمتلكها المديرين التنفيذيين. 	مجلس الإدارة	<ol style="list-style-type: none"> ١. كبار المستثمرين في الشركة. ٢. أسماء المستثمرين الذين يملكون أكثر من ١٠% من أسهم الشركة. ٣. أسماء العاملين بالشركة والذين يملكون أسهم في الشركة. ٤. جدول اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين. ٥. الموضوعات التي تناولها جداول الاجتماعات. ٦. المقترحات المقدمة في تلك الاجتماعات. ٧. الاجتماعات غير العادية. 	حقوق المساهمين.
<ol style="list-style-type: none"> ١. نسبة الملكية مع الشركات الأخرى. ٢. أسماء الأطراف ذوي العلاقة. ٣. نسبة التعامل مع تلك الأطراف. 	أصحاب المصالح	<ol style="list-style-type: none"> ١. تنبؤات الإدارة للأرباح المتوقعة في المستقبل. ٢. تنبؤات الإدارة للمبيعات. ٣. خطط الاستثمار المقرر تنفيذها في السنوات القادمة. ٤. الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة ومدى الثبات في استخدام تلك السياسة 	الشفافية والإفصاح
<ol style="list-style-type: none"> ١. أعضاء لجنة المراجعة. ٢. تقرير اللجنة مرفقاً بالقوائم موضحاً مستوي التحفظ المحاسبي المستخدم من خلال السياسات المحاسبية المستخدمة. ٣. المبلغ المدفوع كأتعاب. ٤. هل هناك وظيفة للمراجع الداخلية 	لجنة المراجعة		